

الدمج الاجتماعي

يترتب على ارتباط المؤسسة العسكرية بكل من نظامي التجنيد والتعليم ان يصبح الجيش أقدر الجهات على التواصل مع كل عناصر المجتمع تقريباً. ولأن المجتمع الاسرائيلي يتكون من شتات، يتم تجميعه - على طريق خلق قومية اسرائيلية - فان الجيش هو البيئة المثلى لخلق التوافق الاجتماعي - النفسي المطلوب بين العناصر الوافدة. وبتعبير آخر، تقوم المؤسسة هذه بمهمة «صانع المواطنين» وحارس الثقافة القومية ذات التوجهات الصهيونية^(١٨). ومهمة كهذه، تضيف بعداً آخر لخصوصية المجتمع الاستيطاني الاسرائيلي. فالاعتاد ان يمارس الجيش وظيفة اساسها الحفاظ على ذات وطنية سابقة التكوين؛ بينما يحدث العكس في النموذج الاسرائيلي، حيث ينهض الجيش بمهمة مزدوجة، هي محاولة صنع هذه «الذات الوطنية»، من جهة، والحفاظ عليها عنوة، من جهة اخرى.

الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية

من المؤشرات المعتمدة للدلالة على مدى تغلغل أية مؤسسة عسكرية في البيئة الاقتصادية للمجتمع موضع الاهتمام، نصيب هذه المؤسسة من الموازنة العامة للدولة، وعلاقتها بقطاعات الاقتصاد المختلفة، ونسبة العمالة والتشغيل التي تختص بها القطاعات التي تشرف عليها. وفي هذا المضمار، لاحظ الباحثون ان اسرائيل هي من قلائل الدول التي ينطبق عليها تعبير «اقتصاد الحرب الدائمة»، وذلك جراء تطويع جميع أوجه النشاط بأسلوب يخدم هذا الاتجاه، الى درجة ان مبانيها وتخطيط الاسكان فيها، بل وخطط اعمار المناطق النائية، صمّمت بشكل يخدم الحرب^(١٩).

وفي ما يتعلق بالموازنة العسكرية، ينبغي ملاحظة ان اولويات أي نظام سياسي تظهر جلوية في الجوانب التي يتم الاتفاق عليها. وثمة مبرر للزعم بأن اسرائيل تركز الاموال للقطاعات العسكرية. يقوم هذا الاستنتاج على قراءة حجم الموازنة العسكرية منذ قيام الدولة العام ١٩٤٨ وحتى الوقت الحاضر. وهي نسبة تراوحت بين عشرة بالمئة (قبل العام ١٩٦٧) و ٢٥ بالمئة (العام ١٩٨٤)^(٢٠). ان هذا المعدل قد يفرض ليس فقط ارتفاع النفقات العسكرية الى مجمل الناتج العام، بل وفرض، أيضاً، ارتفاع نسبة انفاق الفرد الاسرائيلي على الجهود العسكرية، مقارنة بمثلتها في مختلف دول العالم، دون التحدث عن الدول العربية^(٢١). وبطريقة حسابية أكثر تحديداً، يمكن القول ان مختلف قطاعات الدولة لا تحظى بأكثر من ٥٠ بالمئة للانفاق الفعلي و ٢٥ بالمئة لخدمة الديون العسكرية^(٢٢).

تعتبر حملات التوسع وسباق التسلح مع الدول العربية ومتطلبات الامن الداخلي، بسبب نشاط المقاومة الفلسطينية، من أهم العوامل المؤثرة في ارتفاع الموازنة العسكرية في اسرائيل^(٢٣). وقد تمخضت ضخامة الموازنة العسكرية عن ظواهر معينة، من أهمها:

○ الازمات المزمّنة للاقتصاد الاسرائيلي، وذلك الى الدرجة التي ذكر البعض فيها «ان الجيش الاسرائيلي اصبح مثل الديناصور الذي يسير على قائمتي دجاجة»^(٢٤).

○ زيادة الارتباط بالولايات المتحدة الاميركية، التي بلغ اسهامها في الموازنة العسكرية الاسرائيلية نحو ٣٧ بالمئة في منتصف الثمانينات^(٢٥).

○ تمنح الموازنة العسكرية قوة مضافة للمؤسسة العسكرية داخل المجتمع الاسرائيلي،